

كلام في السياسة

«الربيع الأميركي»... ضد اسرائيل والحجاز!

جان عزيز

بقائية مفهومة. هنا، وقفت واشنطن عاجزة. وفي أحيان كثيرة متورطة، متواطئة، شريكة، مسؤولة. مذنبه مرتكبة... ولا من يسأل في واشنطن أو يسألها. لماذا كل هذا الجرم الأميركي؟ بكل بساطة لأن هناك اسرائيل، لا في بعد أخلاقي مزعوم أو تاريخي مزور أو ديني محور، أو حتى سياسي مصالحي جيوسياسي أو استراتيجي. بل مجرد أن هناك لوبياً صهيونياً أميركياً يدفع بضعة آلاف من الدولارات إلى كل مرشح كونغرسى عند كل استحقاق اقتراعي. هو هذا أساس العلة. كل ما فوقه تبريرات وتنظيرات. من الصهيو - مسيحية إلى «الالتزام الأدبي» بأمن اسرائيل إلى زمن القطبين ونظرية حاملة الطائرات على يابسة تل أبيب... كلها تسويغات. كلها منبثقة من حفنة من الدولارات في حفلة مرشح مغمور في أدغال آخر ولاية نائية عن واشنطن. حفنة دولارات، جعلت تدريباً أكبر دولة في العالم، عاجزة في الشرق الأوسط.

في المقابل، وفي شكل متزامن، وفيما كانت واشنطن تسقط يوماً ضحية سياستها الاسرائيلية، كانت هي نفسها تتخذ سكن نحرها في مكان آخر قريب. هناك في الحجاز، كان ثمة نظام «داعشي» يقوم منذ 80 عاماً. نظام مطابق بالكامل لنظام «داعش». في كل تفصيل وحاشية وتنظيم وتأسيس. لا لزوم للتاريخ هنا ولا للبحث في المدونات. يكفيك عنوان إحدى صحفه قبل أسابيع: «سجناء يؤدون الحج قبل قطع رقابهم في ساحات القصاص!». هي «داعش» إذاً منذ 80 عاماً وحتى اليوم. لكنها «داعش» محمية أميركياً، لا بل محمية أميركية. بشكل مناقض لكل مبادئ ويلسون ولكل شعارات واشنطن المعلنة. لماذا؟ لا من أجل مواجهة موسكو ولا من أجل تركيز أوروبا ولا بغية محاصرة ببجينغ. كل هذا لاحق. اساس العلاقة بين واشنطن والرياح، مصلحة ذلك المجتمع الصناعي العسكري الذي يحكم الأولى، ويستخدم الثانية. قصة دولارات هنا أيضاً. مع فارق أن دولارات الصهيونية خلفت دماً فلسطينياً. بينما دولارات الوهابية وصلت إلى رقاب الأميركيين. هكذا، تكامل انتحار واشنطن. ظل الأميركيون على مدى أكثر من نصف قرن، يؤدون القهر من سياستهم الاسرائيلية، وظلوا يهيئون لتحول القهر نفسه من صيغته الوطنية المقاومة، إلى صيغته الداعشية الإرهابية، بسياستهم الحجازية. حتى انفجر المحوران، فانفجرت المنطقة...

في هذا الوقت بالذات، تحاول واشنطن معالجة القهر الفلسطيني، من دون إشارة إلى النووي الصهيوني العاجزة عن كلمة حياله. وتحاول معالجة النووي الإيراني، لتضمن استقرار نظام الحجاز واهترأ الحجاز. والسياسة، هدفهما حفنتان من دولارات لا غير. مسكينة واشنطن. مساكين أهلها. كيف أنهم لم يتظاهروا من قبل للمطالبة بربيعهم، وربيعنا!

تكاد تحس بالأسى والتعاطف حيال واشنطن وأهل قرارها هذه الأيام. إحساس لم يكن ينقصه غير أخبار «الربيع الأميركي» المندلع في فيرغسون، ليصير على حافة الألف لا شماتة! المشهد برمته كأنك في دولة عالمناثية. تظاهرات عنيفة على خلفية تفشخ النسيج الاجتماعي. وزير دفاع يستقيل، لأسباب مختلفة طبعاً، لكنه يكمل المشهد - المفارقة - رئيس بلا أكثرية حاكمة، ومن أقلية محكومة عرقياً، يحاول تهدئة «شارع». وكلام يكاد يذكر من بعيد بخطاب: «لقد سمعتم... وصلتمني الرسالة!». وسط هذه المحاكاة «الربيعية»، يتمسك أهل واشنطن بخطاب دفاعي، تبريري: من قال لكم إننا لا نملك استراتيجية واضحة في منطقتكم؟! منذ تسلم إدارتنا ونحن ننتهج خطأ واضحاً. عاموده الفقري أننا قررنا الانسحاب من النزاعات العسكرية التي تورطنا فيها في العقدين الماضيين. الانسحاب من العراق ومن أفغانستان. مع السعي إلى عدم ترك هذين الموقعين في حالة من الفوضى. لا بل محاولة تأكيد إيجابية الدور الأميركي في كل منهما. في المقابل، وتحصينا لخيار الخروج وتدعيماً لسياسة تقدم المنطقة واستقرارها، كان لا بد من معالجة الملفين الأكثر تأزماً وتآزماً للعلاقات بين أطرافها: أولاً الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني، وثانياً الملف النووي الإيراني. وهو ما بذلت إدارتنا ولا تزال جهداً استثنائياً لمحاولة إنجاز خروج فعليه لهما. مع مفارقة أننا تمكنا على ما يبدو من التقدم مع الخصم الإيراني، أكثر مما أنجزنا مع الحليف الاسرائيلي... في كل حال، تصوّرنا العام، أننا إذا تمكنا من معالجة هذين الملفين، وخرجنا من بغداد وكابول وأمنين وهما عاصمتان ودولتان أمنتان، نكون قد حققنا الكثير من استراتيجيا السلام الممكن واستقرار الحد الأدنى لمنطقتكم! مع الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق أكثر من ذلك في منطقتكم.

لا يحكي أهل واشنطن أكثر. والأهم أنهم يغضون الطرف والنظر عن أبرز ظاهرة فيه: هل من علاقة ما بين الملفين اللذين يسعيان إلى حلحتهما؟ هل من علاقة صلة أو تماثل أو تفاعل أو سببية حتى، بين نووي إيران المحكي عنه، ونووي اسرائيل المسكوت عنه؟ كل مأساة واشنطن وأهلها في الشرق الأوسط، يبدو أنها تكمن هنا. حتى أن كل إرهابيات المنطقة، وكل عنفها، وكل دمايتها وآلامها وحروبها، تجد جذورها في هذه الثنائية. وتحديداً في العجز الأميركي على خط هذه الثنائية. في التناقض الأميركي مع الذات، وفي الوقوع الأميركي في كارثة سياسة المكيالين والوزنين والطقسين والسقف والواحد. في اسرائيل، ثمة قضية غير مسبوقة في التاريخ المعاصر. عنوانها سرقة وطن من شعبه. قضية خلفت معاناة وظلماً وقهراً وسلوكيات غرائزية

لماذا 1980؟

على نصف مقاعد المجلس من خلال تمثيل سياسي وشعبي صحيح. وسواء دعيت الهيئة العامة الى جلسة تفسير ام لا، فإن ثمة سابقة تفسير جزيها مجلس النواب قبل عقود، في حقبة ما قبل اتفاق الطائف.

في 28 كانون الثاني 1980 والاول من شباط، اجتمعت اللجان النيابية للنظام الداخلي والادارة والعدل وهيئة مكتب المجلس، ترأس رئيس المجلس آنذاك كامل الاسعد الاجتماع الاول. خلص هذان الاجتماعان بعد مناقشات طويلة استأنست بدراسات دستورية لادمون رباط واميل بجاني وجوزف زين شدياق وجو ثابت، الى استشارة من العالم الدستوري الفرنسي جورج فيديل، الى ستة قرارات فسرت المادة 57 من الدستور، وحددت طريقة تعاطي مجلس النواب مع قانون كان قد اقّره واحاله على رئيس الجمهورية فرده اليه لاعادة درسه.

حددت «القرارات التفسيرية» تبعا لما اعلنته اللجان المشتركة، وهي الاولى حتى ذلك الوقت، الغالبية المطلوبة للاصرار على القانون المعاد بموجب المادة 57، وقررت حينذاك مع التناقص التدريجي للنواب بالوفاء او الاغتيال احتساب الاكثرية من عدد النواب الاحياء لا الذين يتألف منهم المجلس قانوناً. كذلك تناولت القرارات الستة صلاحية رئيس الدولة في اعادة قانون الى المجلس مرة ثانية بعد ان يكون الاخير اقّره ثانية بعد الاخذ كليا او جزئياً بالاسباب التي تضمنها رده الى البرلمان. وبحسب تقرير رئيس لجنة النظام الداخلي النائب مخايل ضاهر في 10 نيسان 1980، فان القرارات الستة اتخذت في ضوء دراستي فيديل وبجاني بالاجماع، ما خلا القرارين الخامس والسادس اللذين اتخذوا بالاكثرية.

اللجنة النيابية لقانون الانتخاب في 17 تشرين الثاني، سأل حاملها النائب الآن عون: هل يربط تياره بين طلب جلسة التفسير ومشاركته في اجتماعات لجنة قانون الانتخاب، فرد بالنفي. اعاد عليه السؤال اياه قبيل ارفض جلسة اللجنة، فكان الجواب ذاته. في ما بعد، لمس رئيس المجلس ان نواب التيار باتوا يستعجلون جلسة التفسير، ويرغبون في



يخشى برّي دخول مائة تفسير مواد اخرى وصولاً الى مقدمة الدستور



عقدتها قبل انقضاء مهلة الشهر المخصصة لعمل اللجنة النيابية مطلع السنة الجديدة. لاحظ كذلك محاولة ربط جديدة بين ملفين مختلفين، يتنكب كل منهما ما يكفيه من عقبات.

يعزو برّي تربيته في الدعوة الى جلسة التفسير الى استكمال مشاوراته لضمان اوسع موافقة على حضور الجلسة، في ظل اصراره على ان النصاب المطلوب للتفسير هو النصاب الموصوف لجلسة التعديل، اي ثلثي النواب. ما ينبىء بعراقيل جمّة في طريق الوصول الى انعقاد الجلسة، رغم تشبّث عون وتياره بجلاء ما يُعدّ خلا في تطبيق المادة 24 انعكس بدوره سلبا واجحافا في قوانين الانتخاب المتعاقبة على المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في مقاعد البرلمان. فإذا هي مناصفة شكلية افقدت المسيحيين حقا ناطه بهم الدستور، بالحصول

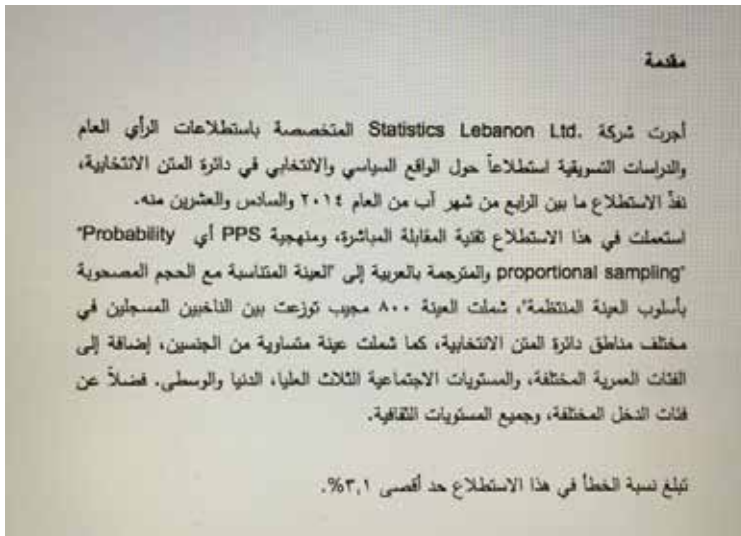
رد

استطلاع «ستاتيستكس لیبانون» حول المتن صحیح

على الأرقام الواردة في الدراسة، وتتمنى على «ستاتيستكس لیبانون لیمیتد» عدم إقحامها في مشكلات الشركة مع بعض المرشحين المعترضين على النتائج المنشورة. واذ تؤكد «الأخبار» حرصها على عدم التدخل في طريقة عمل الشركة ومصداقيته، تكثفي اليوم بضع صفحات (على الموقع الالكتروني) من أصل 67 صفحة موجودة في عهدها. أما في حال أمعنّت الشركة في انكار الاستطلاع، فسندطر الى نشر صفحات الدراسة كاملة على موقعنا الالكتروني.

(الاجبار)

ابرار المتغيرات السياسية الطارئة على المتن الشمالي. ورغم ابراز الكاتبة للأرقام بتفاصيلها الدقيقة، أبت الشركة إلا أن توزّع رداً يشدد فيه على عدم صحة الاستطلاع وتبديراً منه مؤكدة أنه «غير صادر رسمياً عن الشركة ولا يمت الى الواقع بصلة ومن نسج خيال ناشره»: في محاولة من الشركة لعدم إراقة ماء الوجه أمام بعض سياسيي المتن الشمالي الناظمين على حرير نتيجة استطلاعات أخرى للشركة نفسها تناقض تماماً الأرقام التي نشرت. لذلك، تعيد «الأخبار» التأكيد على صحة الأرقام الواردة في التقرير المشار اليه، أن كل ما كتب مبني



دأب بعض مراكز استطلاعات الرأي على انجاز دراسات واحصاءات وبيعها للمرشحين والأحزاب السياسية مشترطين عدم تسريبها تفادياً للوقوع في المشكلات، نظراً لتفاوت الأرقام والبيانات بين دراسة وأخرى وبين شار وآخر. وكانت «الأخبار» نشرت في عددها رقم 2453 (الثلاثاء 25 تشرين الثاني 2014) تقريراً تحت عنوان «دراسة قوتية في المتن: عون أول لدى كل الطوائف»، استندت فيها الكاتبة رلى ابراهيم الى استطلاع أجرته شركة «ستاتيستكس لیبانون لیمیتد» لصالح حزب القوات اللبنانية في شهر آب الماضي، من أجل